

حقوقيون لـ «الميثاق» :

جرائم آل سعود تضع مصداقية الأمم المتحدة على المحك

جنيف2
شرعة
العدوان

محمد علي عناش

في الوقت الذي كان فيه الوفد اليمني الذاهب من صنعاء لا القادم من فنادق الرياض، يتحرك الى سويسرا لحضور مؤتمر «جنيف2»، الذي يتطلع فيه أحرار العالم الى حل عادل للشأن اليمني المأساوي وفي مقدمة ذلك وقف العدوان كخطوة أولى لنجاح المؤتمر، كان طيران العدوان السعودي يعربد في سماء اليمن ويلقي بأحماله الثقيلة من الصواريخ والقنابل بما فيها المحرمة دولياً، على كل مكان يتوهم فيه مزاجه العدواني الدموي بتواجد لحوثي أو قوات صالح، أو أي مرفق حيوي مايزال يؤدي دوره الوطني في استمرار الحياة في اليمن، متشعباً بفظائحاته التي ارتكبها منذ بداية العدوان وقوبلت بصمت دولي مخز وجبان.. وبحسب توقعاتنا من أسرة البيغي والعدوان آل سعود، أنها لن تلتزم بقرارات مؤتمر جنيف كونها طوال تسعة أشهر لم تحترم كل القوانين والمواثيق الدولية ولم تلتزم بكل تعهداتها واتفاقياتها، فلم تكذ ترضي الدقائن الأولى من قرار وقف إطلاق النار بعد تأجيله تسع ساعات نزولاً عند طلب ورغبة السعودية لمنحها مزيداً من الوقت لارتكاب جرائم جديدة حتى باشرت السعودية بخرق قرار وقف إطلاق النار، بتكثيف غاراتها على المناطق الساخنة كخطأ، جوي لمرزقتها في تعز ومارب والذين سبق لهم أن أعلنوا أن هذا القرار ومؤتمر جنيف لا يعينهم، كما صدعت من غاراتها وقصفها بالتزامن مع زحف لمرزقتها على منفذ حرض وميدي، اللتين تعرضتا على مدى ثلاثة أيام متتالية لهجوم بري من قبل مرزقة السعودية لاحتلالهما، غير أن رجال الجيش واللجان الشعبية دحروهم ولقنوم درساً قاسياً في الاستبسال والدفاع عن سيادة الوطن، وكبدهم خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات، رغم كثافة القصف المصاحب من قبل طيران العدوان وبوارجه.. وعلى الرغم من كل هذه الخروقات العلنية التي تكشف الأهداف الحقيقية للسعودية وعدوانها المسافر على اليمن، ونواياها السنية ورغبتها في عدم حل المشاكل اليمنية أودحت أي تسوية عادلة في اليمن فقط تريد من مؤتمر جنيف أن يشرع عدوانها ويشرع سلطة الخونة في فنادقها، إلا أن مجلس الأمن مستمر هو الآخر في صمته ومداهنته للنظام السعودي وهو يرتكب خرقاته وجرائمه ودوسه على كل القوانين والمواثيق الدولية، بل وعلى دعمه للتنظيمات الإرهابية في جميع المناطق العربية الملتزمة رغم كل الدلائل والقرائن التي انكشفت وتجلت للعالم أجمع..

السعودية تشعر بحجم ورطتها في اليمن وبمراة المزامن التي تنجرعها يومياً في جميع الجبهات وخاصة جبهات الحدود، والكلفة الباهظة في الأرواح والمعدات والأموال، إلا أن اللوبي الإجرامي في الأسرة السعودية الحاكمة والداعم للإرهاب ولاستمرار الصراعات في البلدان العربية، خدمة لسيادته في واشنطن وتل أبيب، لا يهمل كل ذلك ولا يباين الملامت الكارثية على السعودية والمنطقة، جراء استمرار هذا اللوبي السلمي في سياساته الصبانية المدمرة. ولذلك يحاول هذا اللوبي الصهيوني من وراء خروقاته وبكل ما أوتي من قوة ومن مال، أن ينحرف بسائر المفاوضات في «جنيف2»، ومن خلال اللقاءات الجانبية المتغمة مع الدبلوماسيين في سويسرا، والمحاولات المستميتة لتحقيق انتصار جزئي في الميدان يدعم به الانتصارات الوهمية التي يسوقها في إعلامه واعلام مرزقتها والتي باتت مكشوفة ومفضوحة للرأي العام العالمي، ومع ذلك لم يتمكن من تحقيق ذلك رغم إطلاقه أكثر من 500 صاروخ عملاً لهجوم مرزقتها على منفذ حرض، ناهيك عن القصف المصاحب من بوارجه على مديرية ميدي..

لذلك نحن لم نكن نعوّل على مؤتمر «جنيف2» أنه سوف يخرج بقرارات موضوعية تستوعب المشاكل اليمنية وتقود جميع الأطراف الى طريق الحلول السليمة، وهذا ليس تشاؤماً ولكن لإدراكنا واستيعابنا الأهداف الحقيقية للسعودية وعدوانها المسافر السنود من قبل قوى البيغي الدولية، وكذلك أهداف الأطراف المتفاوضة التي أتت من فنادق الرياض وهي تجر وراءها الخزي والعار والخيانة، وهم أنفسهم من أثبتت كل تجارب الحوار معهم أنها ليس لديهم نوايا حسنة ولا توجهات جادة لحل الأزمة اليمنية التي افتعلوها في 2011م وكرموها وأوصلوا الى ماهي عليه اليوم، والا كانوا في داخل اليمن وأثبتوا مصداقيتهم تجاه هذا الوطن وهذا الشعب، وهم ممسكون بالسلطة لمدة ثلاث سنوات، وبعد التوقيع على اتفاقية السلم والشراكة التي نكثوا بها وعطلوا تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وصولاً الى الهروب الى الرياض وطلب العدوان وجلب المرزقة من كل الجنسيات وتحريك خلاياهم الإرهابية في جميع المناطق تحت مسمى المقاومة..

الهروب الى الرياض هو تويج لمتواليه من التصلتات عن تنفيذ جملة من الاستحقاقات، بدءاً من هروهم من الحوار الى الساحات والافتعال الزمات، وهروهم من بناء الدولة وتطبيق الأوضاع السياسية والأمنية في حكومة الوفاق الى ابتلاع الدولة والسلطة والى الغتيلات والحروب هنا وهناك، والهروب من الانتخابات الى التمدد ومن تنفيذ اتفاق السلم والشراكة ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، الى فنادق الرياض وجلب العدوان والمرزقة، ولذلك ليس لدى هؤلاء، أي قضية وطنية سيطر حونها أو سيناقشونها في مؤتمر «جنيف2» سوى البحث عن شرعة العدوان وشرعة حياتهم بطريقة الجاد الذي يتمدد في جميع المحافظات وخاصة الجنوبية، بالإضافة الى تمكين العديتة من القرار اليمني وسيادة البلد وموارده..

داه البلاد هذه العقلية التأمريّة المحملة بكل الأمراض والسلبات وستستمر المشكلة مادامت هذه العقلية تسير في ذات النهج والطريق، لكن يبدو أن ولد الشيخ اصطدم بهذه العقلية داخل قاعة المؤتمر في جنيف، الأمر الذي حدا به الى طرد وفد الرياض..

أكد عدد من الحقوقيين والناشطين أن دور الأمم المتحدة القانوني إزاء العدوان السعودي على اليمن يجب أن ينطلق من ميثاقها الأساسي والمواثيق الدولية، واحترام القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني وقانون محكمة الجنايات الدولية.

وقالوا في تصريحات لـ «الميثاق»: إن على الأمم المتحدة أن تقوم بدورها إزاء الجرائم السعودية التي ارتكبتها بحق الشعب اليمني وأن تؤدي دورها كما يجب، تأكيداً لمصداقيتها ودفاعاً عن سمعتها ودورها ومكانتها المتأصلة في العالم.

مشددين على ضرورة أن تضغط الأمم المتحدة وميثاقها المختلفة على السعودية وحلفائها الغربيين بوقف العدوان على اليمن ومباشرة تعويض اليمنيين، وأن تلتزم المنظمة الدولية بالورقة القانونية لمحاسبة قوى العدوان ومن يقف وراءها بعيداً عن اتفاقات سياسية.

موضحين أن الجرائم التي اقترعها السعوديون في اليمن لن تسقط بالتقادم، وعلى الأمم المتحدة توضيح هذه الحقائق للرأي العام بعيداً عن المراوغة والتدليس والضحك على الناس وعلى الضحايا الذين - ووفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والجنايات الدولية - لن تسقط حقوقهم، وهذا ما يجب أن تدركه المنظمة الدولية.. فألى الحصيلة:

استطلاع: عبدالكريم المدي



أحمد الشبيخ: يجب استصدار قرار دولي بوقف العدوان فوراً

وليد الحسام: على الأمم المتحدة أن تلتزم بحماية حقوق الإنسان في اليمن

الدكتور الشريحي: تطبيق القوانين الدولية كفيل بإيقاف العدوان

واختتم الدكتور الشريحي تصريحه قائلاً: أستطيع القول إن الحفاظ على ما تبقى من أحياء ومن نسج اجتماعي ومقدرات ومؤسسات دولة في هذا البلد، يعد مسؤولية مشتركة تهم كل يمني شريف، وفي حال أدرك العالم أيماناً بهذا وعودتنا لذاتنا ومصالحنا، سيكون مساعداً لنا ولن يجد المبررات التي يتذرع بها بسبب شرعية أو تمدد وما شابه ذلك.

وتحدث الحقوقي والناشط ووليد الحسام - عضو اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين - قائلاً:

- في هذه المرحلة ومنذ بداية العدوان السعودي على اليمن فإن ما يجب على منظمة الأمم المتحدة القيام به واحترامه هو تحسين صورتها أمام العالم من خلال الالتزام بقواعد نظامها الأساسي الذي يلزمها بحماية الإنسان والدفاع عن حقوقه وحرياته وقه في الاختيار والعيش والسيادة على أرضه والحياة بكرامة.. اعتقد أن دور المنظمة الدولية التي بات يشك الجميع في حياديتها ومهنيتها ويؤمن بعملها وفقاً لمعايير أميركية غربية تتناقض مع المواثيق الدولية ومع النظام الأساسي لها. يتمثل فيما يخص العدوان على اليمن تحدياً بإعداد ملفات خاصة بالجرائم التي ارتكبها العدوان السعودي ضد الإنسانية في اليمن ومقام به النظام السعودي من خرق للقوانين والمواثيق الدولية، وتقديم تلك الملفات إلى المحكمة الجنائية ومطالبتها بالتحقيق العاجل في تلك الجرائم ومحاكمة مرتكبيها، وباعتبار هذه المنظمة معنية بالدفاع عن الحقوق والحرثيات الإنسانية وحفظ السلام فإنها ملزمة أيضاً بمطالبة العدوان السعودي بوقف عدوانه على اليمن ورفع الحصار العادف إلى ارتكاب إبادة جماعية بحق الشعب اليمني والزراهه بإصلاح ما دمره وتعويض اليمنيين.

كما أن على الأمم المتحدة أيضاً، أن تلتزم بالجدية وصدق العمل في إنجاز المفاوضات الأخيرة في جنيف وغيرها، والتي من شأنها أن تجنب الإنسانية ويلات الحرب، وتنقل من التصريحات الصحفية والمطاطية لامينها العام ومسؤوليها، إلى الضغط الجاد وفقاً لنظامها الأساسي وقوانينها وميثاقها واعمالها واصدارها بطريقة نصوص ملازمة.

موضحاً أنه بالنسبة لجرائم الحرب التي ارتكبها آل سعود بحق اليمن أرضاً وإنساناً فمن المؤكد أنها لتسقط بأي شكل من الأشكال، إذ إن ميثاق الأمم المتحدة وقانون محكمة الجنايات الدولية نص على عدم قابلية تطبيق قواعد التقادم بسريران المدة أو بغيره على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، كذلك فإن الاتفاقات السياسية لن تعفي آل سعود من العقوبة عن جرائمهم، ولا يزال عقوبة جرائمهم في اليمن أي تعويض، ولا تنتهي محاكمتهم أية مدة.

اليمني وبحق هذا الشعب وتزويدها بالوثائق المختلفة، سيما المنظمات المتواجدة في نطاق الدولة السويسرية وتوسيعها لنطاق الاتحاد الأوروبي ومن ثم أميركا والمجتمع الدولي عموماً، واستخدامها في هذا الطرف تحديداً في سويسرا والتواصل مع الوسائل الإعلامية وما تيسر من مثقفين وصحفيين ومشتغلين في الجانب الإعلامي والإنساني وأثارها بمختلف الوسائل، وتكون مسنودة بنصوص القوانين الدولية ذات الصلة وما أكثرها، سواء القانون الدولي الإنساني أو الجنائي أو الاتفاقيات المختلفة أو اتفاقية روما أو ميثاق الأمم المتحدة أو القوانين والاتفاقيات الدولية، أو القوانين المعمول بها حالياً في الاتحاد الأوروبي وأميركا واستغلال النقاط التي فيها والتي هي كفيلة بإخراج الحكومات الغربية المتواطئة والداعمة للعدوان السعودي وفضحها من خلال القوانين المعمول بها من قبل حكوماتها والتي تجرم مثل هكذا جرائم وتجرم التعامل مع حكومات تقوم بها، كما تمنع بيعها وتزويدها بالسلاح، وفي هذه النقطة سوف تخرج بالفعل الحكومات (الأميركية - البريطانية - الفرنسية) وغيرها..

ثالثاً: إذا أمكن - ان تحصل الصحف العالمية والأذاعات والتلفزيونات العالمية بمختلف اللغات على بلاغات شبه يومية عن كل الجرائم التي تقترعها السعودية بحق الشعب اليمني، لاسيما وأن الشارع العربي بالذات يهتم بالتوثيق ويهتم بالجانب الإنساني وقضية الانتهاكات لحقوق الإنسان، عكس العرب الذين لا يهتمون بأي من هذه الأشياء، ويكتفون إما بالصمت أو الفتاوى المجنونة أو التمديد والوعيد.

وبهذا تكون قد حققنا ضغوطات وخلقنا رأياً عاماً عالمياً حول مجازر العدوان السعودي في اليمن، وعندها ربما يصبح من الطبيعي والمسلم به أن تتجاوب الأمم المتحدة مع هذه المطالب، إضافة إلى أن تتجاوب أيضاً الحكومات الغربية، وترضخ للضغوطات في الشارع الغربي وللرأي العالمي، وفي حال أثرت وطلعت سياسة ولوبيات وفلوس العدوان على ذلك فسيفسكون مؤقتاً ولن يستمر إلى ما لا نهاية..

فيما يخص المفاوضات اليمنية بجنيف فإن الأمم المتحدة لن تكون أحرص على اليمن من أبنائها فهناك خطوط ومبادئ، محددة تهم الأمم المتحدة وخاصة أعضاء مجلس الأمن وأهمها الحفاظ على مصالحها، التي كثير منها ليست مرتبطة بما يجري في اليمن، بقدر ارتباطها بدول العدوان.

وفي نهاية الأمر اعتقد أن ما تقوم به السعودية من جرائم حرب بحق اليمن والشعب اليمني تؤكد كافة المواثيق والقوانين الدولية أنها جرائم بحق الإنسانية لن تسقط بالتقادم ويجب أن تُثار القوانين الدولية التي تعتبر ما جرى ويجري هنا بأنه مجرم.

قال المحامي أحمد الشبيخ - عضو نقابة المحامين اليمنيين:

- الأمم المتحدة اليوم أمام اختبار حقيقي ومكس ليس لها منه مناص، وعليها أن تفعل القوانين الدولية التي هي صالحة للتطبيق على الحالة اليمنية وما يجري في اليمن من ارتكاب جرائم جسدية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية على يد النظام السعودي وعلى يد الأنظمة التي تزود المجرمين بالأسلحة الغربية والأميركية، ومناقشة ما يجري وما يرتكب في اليمن بناءً على القانون الدولي الجنائي، وسند أنه تماماً ينطبق على هذه الحالة ولو لم مناقشة اتفاقية روما الموقعة بين دول العالم وتعتبر اتفاقية دولية تمتلك حيصانة دولية من الأمم المتحدة سجد أنها تنطبق على الحالة اليمنية، كما لو تم تطبيق القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة ونظام وقانون مجلس حقوق الإنسان العالمي ومحكمة الجنايات الدولية كلها تنطبق على الحالة في اليمن وكفيلة بتحويل السعودية وحلفائها للمحاكمات بمن فيهم الحكومة البريطانية التي تخالف القوانين البريطانية وخاصة القانون الذي يحرم ويجرم بيع الحكومة البريطانية أي أسلحة لأي دولة ترتكب جرائم وتقتل بها المدنيين والأبرياء وتدمر البنى التحتية.

وأضاف المحامي الشبيخ: اعتقد أن الحقوقيين اليمنيين والعرب والدوليين المتعاطفين مع الحالة اليمنية معنوب اليوم بدرجة رئيسة بإثارة هذه القضية في المحافل الدولية ووضع المجتمع الدولي والأمم المتحدة أمام الحقيقة، والتي مفادها أن ما قامت وتقوم به السعودية وحلفاؤها من جرائم في اليمن لا يمكن أن تسقط بالتقادم ولا يمكن أن تمحوها اتفاقية دولية وتجت ما قبلها، فهذا يتعارض وحقوق الإنسان والقوانين والمواثيق الدولية قاطبة.

ولذا هناك فرصة ومادة مهمة وموثقة بيد القانونيين يمكن عرضها وتوظيفها في هذا الأمر وهي الضغط على المنظمة الدولية لمعاقبة السعودية وكشف الجرائم التي ارتكبتها والموثقة على الإعلام.. وعلى ممثلي الأمم المتحدة وميثاقها المختلفة وعلى مكتب الأمين العام للأمم المتحدة الضغط في اتجاه وقف العدوان بصورة نهائية واستصدار قرار من مجلس الأمن يلزم العدوان وكل أطراف الصراع بوقف كامل ودائم لإطلاق النار.

من جانبه قال الدكتور والناشط الحقوقي عبد الملك محمد الشريحي:

- أولاً من اللازم التوثيق الكامل لكل الجرائم وبمختلف الوسائل التي ترتكبها السعودية وأن لا نعمل جريمة من الجرائم التي ارتكبتها..

ثانياً: من اللازم أيضاً وغير مختلف المنظمات المحلية والدولية المشتغلة بالجوانب الحقوقية والإنسانية وغيرها والإبلاغ بما يحدث من جرائم بحق المواطنين

رئيس جامعة عدن يدين اختطاف البروفيسور الصبري

لكل الطرفين وعدم التعويل على ما سيحققه العدوان الخارجي على اليمن.. وفيما أعلنت الجامعة بكل منتسبيها على لسان الدكتور عبدالعزيز بن حبتور - رئيس جامعة عدن - محافظ عدن السابق - عن تضامنها مع الدكتور الصبري، طالبت بضرورة التعرف على الجناة وضبطهم واقتيادهم لتبيل جرائمهم الرادع وفقاً للقانون.

وكان مسلحون مجهولون اختطفوا الأكاديمي في جامعة عدن البروفيسور عبدالرحمن الصبري والذي يشغل أيضاً نائب رئيس جامعة تعز للشؤون الأكاديمية القائم بأعمال رئيس جامعة تعز، يوم الجمعة، كما قام المسلحون بالاعتداء على الصبري بضربه ونهب سيارته وهوانته الشخصية وكل أمتعته.

وتعرض لها مدينة عدن ومختلف شخصياتها.

وقال البيان الذي حصلت «الميثاق» على نسخة منه: إن من يمارس تلك الأفعال بكل أنواعهم وانتماءاتهم وجدوا في غياب الدولة والانفلات الأمني ضالتهم لممارسة أعمالهم الإجرامية الشاذة.

مؤكداً أن ما يحدث في عدن وتراجيديا الأحداث وحوادث العنف اليومية في هذه المدينة يعد كارثة إنسانية ونتاجاً طبيعياً لاستمرار الفراغ الأمني والصراع الداخلي واشتداد العدوان الخارجي على اليمن، وتباطؤ القوى والاطراف السياسية المتحاربة من التقاط فرص الحل السياسي والبحث الجدي في الحلول السلمية الناجعة والابتعاد عن لعبة المراهات العسكرية والأمنية

توفيق عثمان الشريحي

> دان رئيس جامعة عدن الدكتور عبدالعزيز بن حبتور باسمه وباسم أكاديمي ومنتسبي جامعة عدن اختطاف البروفيسور عبدالرحمن عبيد الصبري من قبل جماعة مسلحة مجهولة بمنطقة المنصورة - مدينة إنماء، الجمعة الماضية، واقتياده إلى مكان مجهول والاعتداء عليه بالضرب المبرح ونهب سيارته وهوانته وكل أمتعته ومقتنياته الشخصية..

وأصدر رئيس جامعة عدن بياناً عبر فيه عن استنكار الجامعة وكل أعضاء هيئة التدريس ومنتسبيها لهذا الفعل والتصرف الأثراخي الذي قال إنه يأتي ضمن مسلسل طويل من التجاوزات والجرائم الإرهابية البشعة التي تعرضت

